

## تشخيص المرض الهولندي كأحد معوقات تنويع مصادر الدخل من خلال الاهمية النسبية للصادرات النفطية في ليبيا

### Investigation Of Dutch Disease As One Of Obstacles Diversifying Income Sources through the Relative Importance Of Oil Exports in Libya

د. محمد على الحرير

قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الزيتونة

0922503997& 0916083005

malharair@yahoo.com

#### ملخص البحث:

يُعد المرض الهولندي احد معوقات التنويع الاقتصادي والنمو المستدام وعملية تشخيص مدى اصابة الاقتصاد الوطني به معقدة بسبب الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا، عليه اعتمد الباحث على الاهمية النسبية للصادرات النفطية كمؤشر عن مستوى الاتكال عليها، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والنسب المئوية في تحليل الاهمية النسبية للصادرات النفطية بالنسبة للإيرادات العامة، والانفاق العام ومعدلات امتصاص الواردات لها، وافترض البحث أن الصادرات النفطية اكبر من 50% لجميع النسب السابقة، وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان الاقتصاد الليبي مصاب بالمرض الهولندي حيث كانت الاهمية النسبية لجميع المؤشرات اكبر من 50% وتوصي الدراسة بضرورة ضبط الانفاق العام وتعديل سعر الصرف للعملة المحلية والبحث عن مصادر تنويع الدخل اخري من خلال انشاء قوانين بشرائح جديدة لضرائب الدخل ودعم القطاعات التبادلية في الاقتصاد الوطني.

#### Abstract :

The Dutch disease is one of the obstacles to economic diversification and sustainable development in the political and institutional division. The researcher relied on the relative importance of oil exports as an indicator of the level of dependence on. The study used the inductive approach and percentages in analyzing the relative importance of oil exports in

relation to public revenues, government expenditure and import absorption rates. The research found that oil exports are greater than 50% for all previous percentages, and concluded that the Libyan economy is afflicted with the Dutch disease, as the relative importance of all indicators was greater than 50%. The study recommends the necessity of controlling public spending, adjusting the exchange rate for the local currency and searching for other sources of income diversification by establishing laws with new segments of income taxes and supporting reciprocal sectors in national economy.

**الكلمات المفتاحية :** المرض الهولندي، التنوع الاقتصادي، الأهمية النسبية، الاقتصاد الريعي، الصادرات النفطية

#### مقدمة

تُعد أغلب اقتصاديات الدول المنتجة للنفط ريعية إذ تعتمد بشكل كبير على ريع الأرض في تمويل نشاطها الاقتصادي و توفير مستلزماتها، وبالتالي نجدها تواجه مشاكل عديدة في تمويل عملية التنمية المستدامة تكمن هذه المشاكل في التقلبات في أسعار السلعة الريعية التي تشكل المصدر الرئيس لصادرات ذلك القطر وفق مفهوم الدولة الريعية والتي تختلف عن الاقتصاد الريعي في انه يشكل فيها الربح الخارجي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتشتغل اقلية من المواطنين في توليد واستخراج ذلك الربح ويؤول في مجمله للحكومة وهي التي تتحكم في كيفية انفاقه بينما الاقتصاد الريعي فهو كالدولة الريعية يشكل فيه الربح الخارجي النسبة الأكبر من (GDP) الا انه لأغلبية السكان دور في توليد واستخراج الربح واستغلاله، يتضح أن ليبيا دولة ريعية وبالتالي فإن اقتصادها ربما يعاني من نفسى ظاهرة الاتكال على النفط في تمويل نشاطها الاقتصادي، كذلك ربما يعاني من صعوبة التنوع الاقتصادي مما يجعل التنمية المستدامة فيه عرضة لصدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولهذا يرى الباحث ضرورة تشخيص المرض الهولندي ومستوى الاتكال على النفط باعتباره احد معوقات تنوع مصادر الدخل.

### مشكلة البحث:

لاشك ان الاقتصاد الليبي يمكن وصفه بالاقتصاد وحيد المصدر وذلك لاعتماده علي النفط بشكل كبير ولكي يتم تشخيص مدى اصابة الاقتصاد المحلي بالمرض الهولندي وهو ما يعرف بالكسل الاقتصادي الناتج من الاعتماد على مورد ريعي او ما يسمى بمصطلح الاتكال على النفط ونظرا لعدم توفر بعض المعلومات والبيانات التفصيلية للناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الانقسام المؤسسي الناتج عن الصراع السياسي وعدم الاستقرار بعد السابع عشر من فبراير 2011، يري الباحث امكانية تشخيص مستوى اصابة الاقتصاد الليبي بالمرض الهولندي من خلال تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية على الصادرات النفطية في الاقتصاد الليبي كمؤشر للمرض الهولندي وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث في الاجابة عن السؤال التالي.

ما مستوى تغلغل المرض الهولندي او الاتكال على صادرات النفط في الاقتصاد الليبي؟

وللاجابة عليه سنحاول من خلال البحث الاجابة تساؤلات مفسرة للسؤال الرئيس

- ماهية اهمية الصادرات النفطية للناتج المحلي الاجمالي؟
- ماهية مساهمة الصادرات النفطية في ايرادات الموازنة العامة؟
- ماهية نسبة امتصاص الانفاق العام للصادرات النفطية؟
- ماهية نسبة امتصاص الواردات السلعية للصادرات النفطية؟

### منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي في تشخيص العلة الهولندية في الاقتصاد الليبي وذلك من خلال حساب نسبة مساهمة الصادرات النفطية في ايرادات ونفقات الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي ومعدل امتصاص الواردات للصادرات النفطية من خلال استخدام بعض المؤشرات كحدود لتشخيص الاصابة بالمرض الهولندي.

**اهمية البحث:** تكمن اهمية البحث في معرفة مدى مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرها كمورد ريعي على الإيرادات والنفقات العامة والواردات

السلعية من خلال توضيح معدلات الامتصاص او الاتكال لهذه المؤشرات على الصادرات النفطية للاقتصاد الليبي.

#### فرضيات البحث:

- معدل الاتكال على الايرادات النفطية في تمويل ايرادات الموازنة العامة اكبر من %50
- معدل استنزاف الانفاق العام للموازنة العامة اكبر من %50
- معدل امتصاص الواردات للصادرات النفطية اكبر من %50

#### حدود البحث :

حدود مكانية: دراسة على الاقتصاد الليبي

حدود زمنية: الدراسة تخص الفترة (2008- 2018م)

#### الدراسات السابقة: مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

دراسة (مايخ الشمري 2010) بعنوان "تشخيص المرض الهولندي" ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق وهدفت الدراسة الى معرفة الاسس النظرية للاقتصاد الريعي والمرض الهولندي وتتبع اثاره في العراق من خلال تحليل الاهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في GDP وتحليل معدل التبادل الداخلي في العراق ووضع تصورات لعلاج المرض الهولندي في العراق وتوصلت الدراسة نتائج منها ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع الاستخراج النفطي في الناتج المحلي وانخفاض مساهمة القطاعات التبادلية فيه وان معدل التبادل الداخلي يميل الى السلع غير التجارية المحلية عند ارتفاع عوائد النفط ويحصل العكس بمعنى معدل التبادل يميل الى السلع الخارجية عند انخفاض العوائد النفطية وتوصى الدراسة بأهمية العمل على توسيع القاعدة الانتاجية لتنويع الاقتصاد العراقي وانشاء صناديق استثمارية للأجيال القادمة، دراسة (عامر عبدالحسين، مانع الطعمة 2016) بعنوان اشكالية التناقض بين الربح النفطي والتنمية المستدامة في العراق وهدفت الدراسة الى اختبار ما نسب للربح النفطي من لعنة الموارد وابرار مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج من بينها وجود

تناقض واضح بتجربة العراق بين الريع النفطي والتنمية المستدامة وتوصى الدراسة بصورة تصحيح الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي والحاجة الماسة للتنويع الاقتصادي فيه، دراسة (عماد دهمش، 2018) بعنوان كشف المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015 وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء علي مدى وجود المرض الهولندي من عدمه ودور السياسات الاقتصادية الكلية في مكافحته وتوصلت الى نتائج من بينها كانت الاهمية النسبية لقطاع المحروقات في 40% GDP وان الصادرات النفطية تشكل 97% من اجمالي الصادرات وكانت نسبة مساهمة الصادرات في إيرادات الموازنة العامة 60%، وتوصى الدراسة بضرورة حماية الانظمة الانتاجية وتوسيع القاعدة الانتاجية واتباع سياسة تعقيم المداخل المتأتية من النفط وذلك بتراكم الاحتياطي الاجنبية وادخارها.

#### ماهية المرض الهولندي:

يعرّف الاقتصاديين ظاهرة المرض الهولندي بأنه الزيادة الكبيرة في كميات واسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية بالشكل الذي تكون فيه نسبة هذه الموارد الى الصادرات الكلية مرتفعة، وهو يعبر عن الآثار السلبية في القطاعات الانتاجية خاصة قطاعي الصناعات التحويلية و الانتاج الزراعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمى بالمرض الهولندي نسبة الى حالة من الكسل الوظيفي التي اصابه الاقتصاد الهولندي بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال في منتصف القرن الماضي، اذ ارتفع حجم الانفاق الاستهلاكي واستلطف الهولنديين الترف والرحة الى أن نضبت تلك الآبار التي استنزفت باستهلاك غير منتج، وأول من أطلق مصطلح المرض الهولندي على هذه الحالة مجلة Economist البريطانية سنة 1977 (الشمري، 2010)، ويُعرّف المرض الهولندي كذلك بأنه تلك الآثار الناجمة من تدفق عائدات مالية كبيرة بالنقد الأجنبي نتيجة تصدير بلد ما لمورد طبيعي، والذي يؤدي الى ارتفاع في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى و الذي يؤدي بدوره الى اضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية اضافة الى أن اسعار الواردات تصبح ارخص نسبياً، أي بمعنى المرض الهولندي هو علاقة

بين بين الزيادة في اكتشاف مورد طبيعي معين وانخفاض الانتاج في القطاعات الاخرى(خشخوش هاجر، 2017).

### الاسباب والعوامل التي تؤدي الى ظهور المرض الهولندي:

يُعد الارتفاع في الطلب العالمي على مورد طبيعي معين كالنفط الخام مثلا من شأنه أن يخلق ثروة ريعية ناتجة عنه، وبالتالي يصبح هذا المورد هو الاساس لتمويل التنمية الاقتصادية في الدولة الريعية وتمويل النمو في الاقتصاد الريعي، وهذه الحالة من شأنها أن تؤدي الى تعطيل القوى العاملة والاستثمارات في الانشطة الاقتصادية للقطاعات الاخرى وذلك بسبب الاتكال على الموارد الطبيعية الريعية واعتماد النشاط الاقتصادي على تلك الموارد، وظاهرة الاتكال على المورد الريعي كالنفط مثلا هي ما تعرف بالعلة الهولندية ونحن هنا بصدد ذكر بعض الاسباب التي تؤدي الى هذه الظاهرة(بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، 2017).

- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي
- زيادة غير متوقعة في الاسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيس بسبب ارتفاع الطلب العالمي عليه
- ازدهار قطاع معين بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ
- الى جانب هذه الاسباب هناك ايضا مجموعة من العوامل التي تؤدي الى اصابة الاقتصاد المحلي بالمرض الهولندي والتي منها ما يلي.
- فشل السياسات الاقتصادية للحكومة المتعلقة باستثمار العوائد الريعية في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.
- حالة الارتباط الوثيق او التزاوج بين السلطة والثروة والفساد الإداري في اغلب الدول الريعية في العالم اليوم.
- ضعف المبادرة للقطاع الخاص والاتكال على الدولة.
- ظاهرة الدولة الريعية والتي تعنى سيطرة الدولة على عملية استخراج وتوزيع الموارد وعملية استثمار عوائدها.

## ماهية التنوع الاقتصادي:

إن الاعتماد على مورد وحيد كمصدر للدخل يعرض الاقتصاد الوطني الى اختلالات وهشاشة كبيرة في هيكله الاقتصادي، إذ أنه يتعرض لهذه الاختلالات عقب أي صدمة سالبة لأسعار هذا المورد مما يتطلب من الحكومة وضع سياسات واستراتيجيات شاملة للتنوع الاقتصادي، ويُعد أحد المداخل الرئيسة لعلاج الاختلال الهيكلي لاقتصاد الدولة الريعية وذلك من خلال الاستخدام الامثل لموارد المجتمع من جهة وحماية هذا الاقتصاد من مختلف الصدمات السلبية المفاجئة والتي تكون من خلال تدنى أسعار الموارد الريعية من جهة اخرى، ويقصد بالتنوع الاقتصادي هو عملية تنوع مصادر الدخل القومي، رفع نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية في GDP وتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعزز من قدرة الاقتصاد المحلي على التقليل من الاعتماد على الموارد الريعية (الأسدي يوسف على ، ميثم عبدالحميد، 2014).

## مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

### بعض معوقات التنوع الاقتصادي في الدول الريعية:

تُعاني استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الدول النفطية من بعض المشاكل والصعوبات التي تُعد عوائق في طريق تحقيق التنمية وعدم الاتكال على عوائد المورد الواحد من خلال تنوع مصادر تمويل التنمية في الاقتصاد الوطني نذكر منها.

• ندرة الموارد الطبيعية الاخرى في بعض الدول النفطية الامر الذي يضعف فرص تعزيز دور قطاعي الزراعة والصناعة في التنوع الاقتصادي.  
• تدنى مستوى تأهيل الموارد البشرية في الدول النفطية والافراط في الاعتماد على استخدام العملة الاجنبية.

• القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم توفير البيئة الملائمة لها وحالة التخلف التي تعاني منها اسواق راس المال في الدول النفطية.

• النزاعات والصراع على السلطة و وتردى الاوضاع والأمنية التي تستنزف موارد نفطية ضخمة في بعض الاحيان و التي كان بالإمكان استخدامها في تمويل مشاريع التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وانتشار الفساد الاداري في الدول الريعية وعدم

تنظيم تشريعات تضمن حقوق العاملين في القطاع الخاص يعملان على اجهاض عملية التنويع الاقتصادي(السعيد بوشول وآخرون، 2017، ص229).  
الاهمية النسبية للصادرات النفطية :

يكمن معرفة معدلات الاتكال على النفط كمؤشر لتقشى المرض الهولندي في الاقتصاد الليبي من خلال الاهمية النسبية للصادرات النفطية :  
•نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ من خلال الجدول (1) مدى مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي وهو يبين مستوى الميل المتوسط للصادرات النفطية فنجد أن نسبة المساهمة كانت مرتفعة في سنوات الدراسة الاولى ويعزى الباحث السبب في ذلك الى الارتفاع في اسعار النفط في النصف الثاني من العقد الماضي، اذ شكلت الصادرات النفطية ما نسبته 64.5% من الناتج المحلي في حين كانت كل مكونات الطلب الكلي من الانفاق الاستهلاكي، الاستثماري، الحكومي، التحويلات الخارجية الي الداخل والمخزون لا تتجاوز 35.5% بقيمة 75243 مليون دينار ليبي في حين كانت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج ضعيفة جدا بنسبة 1.53% وبقيمة 1748 مليون دينار.

الجدول (1) يوضح نسبة مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية في GDP

%OXP/GD					السنة
%NOXP/GDP	P	GDP	NOXP	OXP	
1.53	64.5	116640	1784	75243	2008
1.96	51.7	86289	1693	44626	2009
1.76	58.4	102538	1808	59850	2010
0.94	45.9	49684.9	465	22789	2011
1.3	64	117675	1538	75355	2012
2.5	71.4	79052.6	1997.5	56445.3	2013
3.6	79	43030.2	1559.6	33951.4	2014

المصدر: اعداد الباحث استناداً للنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي



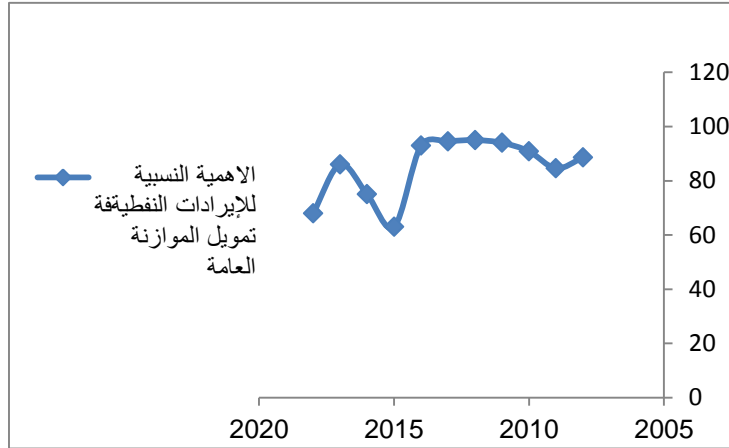
ونلاحظ كذلك فأن الصادرات النفطية (( OXP بلغ متوسط ميلها العام 62% من الناتج المحلي في حين بلغ الميل المتوسط للصادرات غير النفطية (NOXP) 1.94%، وهذا يفسر الاتكال الكلي للاقتصاد الليبي على العوائد النفطية والذي يجعل من امكانية تنويع مصادره عملية غاية في الصعوبة تحتاج الى خطة سياسية شاملة.

● الأهمية النسبية للصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة: تشير بيانات في الجدول التالي الى ارتفاع نسبة تمويل الصادرات النفطية لإيرادات الموازنة العامة اذ نلاحظ انها بلغت 88.57% سنة 2008 ثم تراجعت بنسبة قليلة جدا حيث بلغت 84.59% في السنة التالية ثم زادت في الارتفاع في السنة التي تليها لتصل الى 90.14% ثم ارتفعت لتصل الى 95% سنة 2012 وهي اعلى نسبة اهمية للصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة خلال سنوات الدراسة.

الجدول (2) يوضح الأهمية النسبية للصادرات النفطية للإيرادات العامة

السنة	RO	NRO	TR	OPX	%RO/ TR	%NOR /TR	%GT/OR
2008	64417	8324.2	72741.2	75243	88.57	11.43	68.5
2009	35347	6438	41785	44626	84.59	15.41	100
2010	55713	5790.1	61503.1	59850	90.86	9.14	98
2011	15830.1	983.2	16813.3	22789	94	6	147.6
2012	66832.3	3199.2	70131.4	75355	95	5	80.7
2013	51775.7	2987.9	54763.6	56445.3	94.5	5.5	126
2014	19976.6	1566.7	21453.3	33951.4	93	7	219.3
2015	10597.7	6245.7	16843.4	13853.2	63	37	407
2016	6665.5	1929.7	8845.2	8676	75	25	432
2017	19209	3128.6	22337.6	24910.7	86	14	170
2018	33475.8	15667.8	49143.6	39491	68	32	117
المتوسط					85	15	179

المصدر: اعداد الباحث استناداً للنشر الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي



الشكل (1) الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة

ويلاحظ كذلك أن الاهمية النسبية للصادرات النفطية اصبحت تتراجع منذ سنة 2015 اذ بلغت 63%، ويعزى الباحث ذلك الى الازمة السياسية التي أدت الى اقبال الموائى النفطية، وكذلك نتيجة لفرض الحكومة رسوم على مبيعات النقد الاجنبي حيث نلاحظ من خلال الجدول (2) والشكل (1) ان الاهمية النسبية انخفضت سنة 2018 لتصل الى 68% بعد ان كانت 86% سنة 2017 ، وبشكل عام بلغت الاهمية النسبية للصادرات النفطية ما نسبته 85% كمتوسط عام لفترة الدراسة فيما بلغت اهمية الصادرات غير النفطية 15% وهذه النتائج تشير الى الاقتصاد الليبي غير متنوع في مصادر الدخل ويعانى من العلة الهولندية، ونلاحظ من خلال البيانات السابقة ان الانفاق العام يعتمد كلياً على حصة الموازنة العامة من الصادرات النفطية (OR) وقد بلغت نسبة الانفاق العام الى إيرادات الموازنة العامة النفطية 68.5% في سنة 2008 لترتفع هذه النسبة في السنوات التي تليها، ونلاحظ ايضا ان الانفاق العام يستنزف جل إيرادات الموازنة النفطية وبمعدلات تتجاوز هذه الايرادات بأضعاف، وبشكل فان الانفاق العام يستنزف موارد الموازنة بنسبة 179% وهذا يعنى لجوء السلطات الحكومية الى عملية التمويل بالعجز (الدين العام المحلى) ويؤكد على الاتكال المفرط للاقتصاد الليبي على الصادرات النفطية.

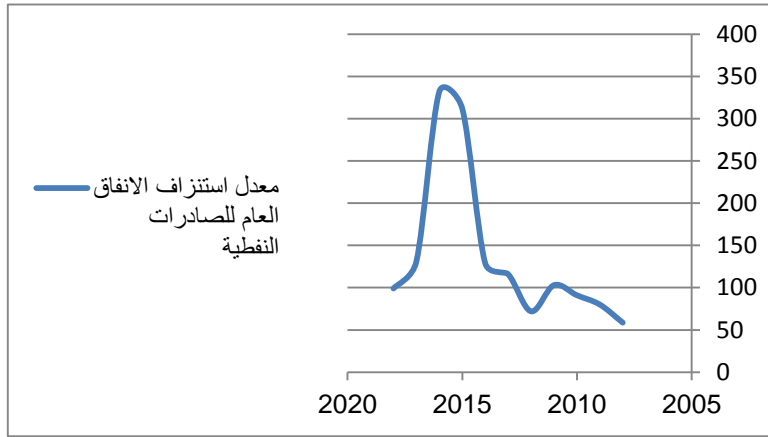
● أهمية الصادرات النفطية للإنفاق الجاري والتنموي: من خلال الجدول (3) والشكل (2) بلغت نسبة استنزاف الإنفاق العام (GT) للصادرات النفطية (OXP) في السنة الأولى من الدراسة 58.6% موزعة بين الإنفاق الجاري (GG) والإنفاق التنموي (DG) وكانت نسبتها 20.2%، 38.4% على التوالي ثم ارتفعت نسبة امتصاص (DG) لتصل إلى 42.5% في السنة التي تليها وتراجعت هذه النسبة في بقية سنوات الدراسة، وبلغت قيمة المتوسط العام لنسبة الإنفاق التنموي إلى الصادرات النفطية 21.4% خلال فترة الدراسة. ويرى الباحث أن هذه النسبة ضعيفة ولا يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات الجاري للموازنة العامة والمتمثلة في مرتبات الموظفين في القطاع العام و نفقات التجهيزات العامة والدعم السلعي. ونلاحظ من خلال الجدول (3) أن نسبة امتصاص النفقات الجاريّة تتزايد بشكل كبير جدا والتي تشير إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني و تفسر مستوى الانتكاس على الصادرات النفطية، وتشير البيانات إلى أن نسبة امتصاص النفقات الجاريّة للصادرات النفطية تتزايد من سنة إلى أخرى حتى تجاوزت حجم الصادرات النفطية بأضعاف، إذ كان المتوسط العام لهذه النسبة 117.1% بمعنى أنه كلما زاد الصادرات النفطية بنسبة 100% تزداد النفقات العامة بنسبة 117% وهذا مؤشر مخيف جدا ويدل على الخلل الهيكلي الكبير في بنية الاقتصاد الوطني ويؤكد مدى اعتماد الاقتصادي الليبي على الصادرات النفطية (المرض الهولندي).

جدول (3) يوضح أهمية الصادرات النفطية للإنفاق الجاري والتنموي

GG/OXP	%DG/OXP	%GT/OXP	OXF	GG	GD	GT	السنة
20.2	38.4	58.6	75243	15212.2	28903.3	44115.5	2008
37.5	42.5	80	44626	16738.3	18983.9	35677.2	2009
51.4	39.6	91	59850	30769.4	23729.4	54498.8	2010
103	0	103	22789	23366.5	0	23366.5	2011
64.7	7.3	72	75355	48441.6	5500	53941.6	2012
92.5	23.5	116	56445.3	52007	13276.5	65283.5	2013

115.8	13.2	129	33951.4	39331.3	4482.4	43814.2	2014
284.1	27.9	312	13853.2	39317	3861.9	43178.9	2015
26.29	26.29	332	8676	27040.8	1747.6	28788.4	2016
123.4	7.6	131	24910.7	30804.3	1887.7	32692	2017
90.1	8.9	99	39491	3590.4	3390.4	39286.4	2018
117.1	21.4	138.5					المتوسط

المصدر: اعداد الباحث استناداً للنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي



الشكل (2) معدلات استنزاف الانفاق العام للصادرات النفطية

نسبة امتصاص الواردات للصادرات النفطية (IMP/OXP): يبين الجدول رقم(4) والشكل (3) معدل امتصاص الواردات للصادرات النفطية (IMP/OXP) وتعكس هذه النسبة مدى اعتماد النشاط الاقتصادي الليبي على النفط حيث بلغت نسبة الامتصاص الي 34.4% سنة 2008 ثم ارتفعت لتصل الي 61.6% في السنة التي تليها للتراجع قليلا بعدها ثم تعاود الارتفاع لتصل الي 77% سنة 2013 و لتمتص كل الصادرات النفطية سنة 2014 حيث كانت نسبة الامتصاص فيها 114% ثم لتصل 164% في سنة 2015 و 139% سنة 2016 ويعزي الباحث سبب ارتفاع الي تعثر عملية التصدير في تلك السنوات بسبب الاوضاع الامنية والصراع السياسي الذي ادى الي اقبال الحقول و موانئ تصدير النفط ، كما أن الرقم القياسي للأسعار (CPI) يتزايد

بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة حيث كان يتزايد بزيادة متناقصة مخلف معدلات تضخم (INF) مقبولة خلال السنوات الاولى، الا أنها اصبحت تتزايد بزيادة متزايدة مند 2015 لتصل دروتها سنة 2018 بمعدل 325% .



الشكل (3) معدل امتصاص الواردات للصادرات النفطية

جدول رقم (4) يوضح نسبة امتصاص الواردات للصادرات النفطية

السنة	IMP	OXP	%IMP/OXP	CPI	INF
2008	25938	75243	34.5	123.7	10.4
2009	27503	44626	61.6	126.7	2.4
2010	31881	59850	53.3	129.8	2.4
2011	13664	22789	60	150.5	15.9
2012	32243	75355	43	159.6	6.1
2013	43242	56445.3	77	163.9	2.6
2014	38631.7	33951.4	114	167.7	2.4
2015	22684.5	13853.2	164	184.2	9.8
2016	12047	8676	139	231.9	25.9
2017	14673.1	24910.7	59	297.9	28.5
2018	18815.4	39491	48	325.6	9.3
المتوسط			68		

المصدر: اعداد الباحث استناداً للنشر الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي

## نتائج الدراسة:

يشير المرض الهولندي الى حدوث زيادة كبيرة في قيمة الموارد الناتجة عن استغلال وتصدير الموارد الطبيعية والتي عادة ما تكون الزيادة سريعة ودائمة وتسبب تراجع في مستوى مساهمة القطاعات التبادلية في الاقتصاد الوطني، وذلك لان حجم صادرات المتأنية من هذا المورد تؤدي الى الاتكال عليه وعدم الحاجة الى البحث عن مصادر اخرى لتنويع الدخل والاقتصاد الليبي له وضعية مشابهة لخصائص العلة الهولندية وتُعد مظاهر التشابه مؤشرات الاصابة بها توصل الدراسة الى النتائج التالية :

- بلغت مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي من بداية سنوات الدراسة وحتى 2014 ما نسبته 62% كمتوسط عام في حين لم تتجاوز مساهمة صادرات القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي 1.94% كمتوسط عام.
- تمثل حصة الموازنة العامة من الصادرات النفطية اكثر من 85% من اجمالي إيراداتها كمتوسط عام في الوقت الذي لم تتجاوز إيرادات القطاعات غير النفطية 15% من إيرادات الموازنة العامة كمتوسط عام لفترة الدراسة وبالتالي نقبل الفرضية العدم والتي تنص على أن معدل الاتكال على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة يتجاوز 50% ونرفض بمعنى ان الاهمية النسبية للإيرادات النفطية في تمويل الموازنة بلغت كمتوسط عام 85%.
- نسبة استنزاف الانفاق العام الاجمالي لحصة الموازنة العامة من الصادرات النفطية كمتوسط عام خلال سنوات الدراسة بلغت 179% ، في حين بلغت نسبة استنزاف الانفاق العام للصادرات النفطية 138.5% موزعة بنسبة 117.1% ، 21.4% بين الانفاق الجاري والتموي على التوالي وعلية نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن معدل استنزاف الانفاق العام للصادرات النفطية يتجاوز 50% ونرفض الفرضية البديل H1 إذ نلاحظ ان الانفاق الجاري يستنزف جل الصادرات النفطية.

- بلغت نسبة امتصاص الواردات للصادرات النفطية كمتوسط عام خلال سنوات الدراسة 68% وعليه نقبل الفرضية العدم والتي تنص على أن معدل امتصاص الواردات للصادرات النفطية يتجاوز 50% ونرفض الفرضية البديل .
- من خلال الأهمية النسبية للصادرات النفطية كمؤشر تشخيص للمرض الهولندي يتبين أن ما ينطبق في ليبيا هو اقتصاد الدولة الريعية وليس الاقتصاد الريعي حيث نجد أن

$$\frac{OR}{TR} \geq 85\% , \quad \frac{GG}{OXP} \geq 117.1\% , \quad \frac{IMP}{OXP} \geq 68\%$$

وبالتالي فإن الاقتصاد الدولة الريعي غير متنوع في مصادر الدخل وأن المرض الهولندي مستفحل وبدرجة كبيرة جدا وامكانية العلاج منه تتطلب حزمة من التشريعات والقوانين اللازمة لتصحيح الخلل الهيكلي في الاقتصاد.

#### الحلول المقترحة للعلاج من المرض الهولندي:

- نلاحظ من نتائج الدراسة مستوى تبعية النشاط الاقتصادي للإيرادات النفطية في ليبيا والتي من خلالها تم تشخيص الإصابة بالمرض الهولندي باستخدام بعض المؤشرات منها نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الإيرادات العامة وحجم الانفاق العام ونسبة امتصاص الواردات لها وعليه يقترح الباحث ما يلي:
- ضبط الانفاق العام من خلال إلغاء الدعم السلعي للمحروقات وتخفيض حجم الميزانية التسييرية الخاصة بند التجهيزات في الموازنة الحكومية والعمل على انشاء قانون عام للمرتبات لجميع شرائح العاملين بالقطاع العام بحيث يحدد فيه اعلى واقل سقف للمرتبات بشكل يحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتركيز على توجيه الانفاق العام الى البنية التحتية المتهاكلة.
  - تعديل سعر الصرف او فرض رسوم عليه بالشكل الذي يضمن من خلاله تحقيق العدالة الاجتماعية ويشجع علي التوجه الى انتاج السلع والخدمات والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المحلية.

- العمل على تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وذلك من خلال تعديل قانون ضرائب الدخل والتعريفات الجمركية بالشكل الذي يضمن تحقيق إيراد ضريبي من شأنه تخفيف عبأ الاعتماد على الصادرات النفطية.
- دعم صندوق تنمية الصادرات غير النفطية واصحاب المهن الصناعية والزراعية او ما تسمى بالقطاعات التبادلية بالشكل الذى يمكنهم من انتاج السلع وتصديرها وكذلك تشجيع قطاع النقل البحري والبرى واستغلال الموقع الجغرافي لليبيا واستخدامها محطة عبور للسلع والخدمات بين القارة الافريقية والاوربية.
- يتسأل الباحث عن دور المؤسسة الليبية للاستثمار في تمويل الموازنة العامة حيث أسست هذه المؤسسة بهدف استثمار فائض صادرات النفط ومن المعروف أن هذه المؤسسة والتي كانت تعرف باسم شركة الاستثمارات الخارجية والتي يقدر رأس مالها بقيمة 67 مليار دينار قد تأسست منذ سبعينات القرن الماضي، إلا انها لم تساهم في تمويل الإيرادات العامة.

- ❖ يُعد المرض الهولندي من اخطر الظواهر الاقتصادية التي تهدد اقتصاديات الدول النفطية بشكل عام وليبيا بشكل خاص، و لذلك على هذه الدول بذل الجهود من أجل حماية اقتصاداتها من لعنة الموارد و المساهمة في تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني وتوصى الدراسة بما يلي:
- ❖ العمل على بناء قاعدة انتاجية بديلة للنفط وتوجيه الصادرات النفطية الحالية لبنائها بالشكل الذى تؤدى فيه هذه العملية الى زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاعات غير الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
- ❖ يجب على الحكومة الليبية التركيز على الاستثمار بالداخل اذ يرى الباحث ان المؤسسة الليبية للاستثمار توجه جل استثماراتها خارج البلاد مما يعني تصدير



- لراس المال والذي من المفترض ان يوجه جزء منه من اجل بناء قاعدة انتاجية تستوعب الموارد الاقتصادية الليبية.
- ❖ دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تُعد أحد عوامل نمو القطاع الصناعي الحقيقي وتساهم في التنويع الاقتصادي وذلك بتسهيل عملية منح الائتمان المصرفي لها.
  - ❖ ترشيد الانفاق العام بالشكل الذي لا يتجاوز فيه حجم الانفاق العام الجاري ثلث إيرادات الموازنة العامة ويتم ذلك من خلال اصدار قانون للمرتبات يحقق العدالة الاجتماعية ويراعي الدرجات الوظيفية.
  - ❖ تعديل سعر صرف الدينار الليبي امام العملات الاجنبية او فرض رسوم على استخدامه بالشكل الذي يؤدي تخفيض الطلب المحلي على السلع الاجنبية و الا يؤثر على اسعار السلع الاساسية في الاقتصاد الوطني.
  - ❖ التشجيع على الاستثمار في قطاع التجارة الحرة والنقل لما للموقع الجغرافي لليبيا من اهمية كونها بوابة افريقيا الشمالية والاستثمار في تجارة العبور التي من الممكن ان تصبح مورد مهم كبداية للنقط
  - ❖ تنويع مصادر تمويل ايرادات الموازنة العامة وذلك عن طريق فرض ضرائب عامة بشرائح جديدة على الدخول المتأتية من أي نشاط اقتصادي.

#### المراجع:

- [1] السعيد بوشول وآخرون،(2017)،المقاولات كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع 7
- [2] الشمري مايج شبيب،(2010)، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد العراقي، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مج 5. ع 15.
- [3] بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة،(2017)، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، الجزائر.
- [4] خشخوش هاجر،(2017)، اختبار ظاهرة العلة الهولندية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.

- [5] عبدالحسين عامر جميل، الطعمة مانع حب، (2016)، اشكالية التناقض بين الربيع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مج13. ع 40.
- [6] دهمش عمار، (2018)، كشف المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- [7] عبد الأسدي يوسف على، روضان ميثم عبدالحميد، (2014)، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، مج 10 . ع 37.
- [8] التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018.
- [9] موقع مصرف ليبيا المركزي، [cbl.gov.ly](http://cbl.gov.ly)